

إسرائيليات

شلومو بروم*

خطة فك الارتباط: اليوم التالي**

خطة فك الارتباط محور سجال عام في إسرائيل، مع تركيز الانتباه على مسائل التنفيذ: هل سيتمكن رئيس الحكومة من التغلب على المشكلات السياسية الداخلية ويتوقى محاولات إفشال الخطة؟ ما مدى عنف ردة فعل المستوطنين ومؤيديهم على عملية الإخلاء؟ هل سيكون هناك مستوى عال من رفض تنفيذ الأوامر في صفوف الجيش الإسرائيلي؟ هل ستنفذ خطة فك الارتباط تحت نيران الفلسطينيين؟ كل هذه المسائل وسواها من القضايا المتصلة بها مهمة ولا شك، لكن أهميتها تشح أمام السؤال الأساسي: ماذا ستواجه إسرائيل في اليوم التالي لفك الارتباط؟ هل ستسلك طريق المصالحة مع الفلسطينيين والتسوية للصراع المستعر منذ عقود من الزمن – أو التخفيف من حدته على الأقل – أم لا؟

السيناريو

لنفرض، بغية تحليل هذه المسألة، أن خطة فك الارتباط نفذت بنجاح، وأن وقف إطلاق النار الشامل ظل قائماً قبل تنفيذ الخطة وفي أثنائه، وأن مستوى العنف الإسرائيلي – الفلسطيني منخفض، والتعاون بين الجانبين لا يستهان به. ولنفترض أيضاً أن فك الارتباط لن يكون تجربة جارحة جداً لإسرائيل بحيث لا يستطيع المجتمع أن يستمر في العمل بطريقة منتظمة إلى حد ما. إن هذا السيناريو مهم لأنه يحرك مسألة اليوم التالي. ففي وضع فاشل، يجري فيه فك الارتباط في ظل إطلاق نار فلسطيني ولا يؤدي إلا إلى تفاقم حدة المواجهة، فإن وسع المرء أن يقول بدرجة عالية من اليقين إن لا مجال إلا لنتيجة واحدة ممكنة. والرأي العام الإسرائيلي سيستنتج أنه لمّا كان لا مجال لأي إمكان لتحاشي المواجهة العنيفة، فلا معنى لمحاولة تقديم المزيد من التنازلات لتخفيف النزاع.

من جهة أخرى، فإن من شأن النجاح في تنفيذ خطة فك الارتباط أن يولد مستوى جديداً من التوقعات من الجانبين. ومما يعرب عن ارتفاع التوقعات نتائج استطلاعات الرأي لدى الجانبين منذ يوم أعادت وفاة ياسر عرفات تشكيل الساحة. فمن المحتمل أن يتوقع الجمهور الإسرائيلي أن توتّي "تنازلات" قطاع غزة ثمارها، وأن يصبح تعليق الانتفاضة العنيفة أمراً دائماً، وأن تستأنف العملية السياسية وتدفع إسرائيل نحو حل للنزاع. أمّا الجمهور الفلسطيني فسيتطلع إلى تحسين ملموس في الأوضاع المعيشية، يتسم أولاً بحرية غير مقيدة للحركة، ووقف العنف، وإعادة القانون والنظام، وتحسين الوضع الاقتصادي، وتجدد إمكان تحقيق التطلعات الوطنية الأساسية في إقامة دولة على أساس حدود 1967.

إن تجربة العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية، التي بدأت مع نشر إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر 1993، تشير إلى أن مستوى خيبة الأمل يتناسب مع مستوى التوقعات التي لم تلبّ. إن عاقبة التوقعات التي لم تلبّ ليست

عادة مجرد عودة إلى الخط الأساسي السابق، بل تنطوي أيضاً على أوضاع أخطر جداً. والمثال الأفضل لهذه الظاهرة هو انهيار عملية أوسلو التي انعكست في فشل محادثات كامب ديفيد سنة 2000. فمن المشكوك فيه أن تكون الأزمة التي عكبت ذلك الفشل على ذلك القدر من الخطورة لو لم يكن هناك توقعات طموحة كالتى كانت قائمة. ولذا ينشأ السؤال عما إذا كان يمكن أن نتوقع أزمة مماثلة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية بعد فك الارتباط، أو بعبارة أخرى، إذا ما قيض للتوقعات الحالية أن تبنى بالخيبة.

الجانب الإسرائيلي

ستواجه إسرائيل لدى إتمام فك الارتباط مسألة ماذا تفعل بعد ذلك. ونظراً إلى التركيبة الحالية للحكومة فمن المتوقع أن تكون هناك عدة مواقف متعارضة حيال هذا الموضوع. على أحد طرفي الطيف، هناك الذين عارضوا فك الارتباط منذ البداية، ينضم إليهم أولئك الذين عارضوا خطة فك الارتباط في قلوبهم، لكنهم اضطروا إلى دعمها لأسباب سياسية. وهذه الفئة ستسعى، في أرجح الظن، لمصالحة نفسها مع فك الارتباط الذي جرى، لا أكثر. وستذهب إلى أن إسرائيل قامت بما عليها لكنها تضررت بالعملية، ولذلك ينبغي لإسرائيل أن تتكيف وفق الوضع الجديد وتحافظ عليه، وإن كان وضعاً انتقالياً طويلاً في جوهره. وسيكون الفلسطينيون خلال هذا الوضع الانتقالي تحت المراقبة الصارمة، كما يجب تعزيز المستوطنات التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية. وإذا ما تمت المحافظة على الاستقرار خلال هذه الفترة الانتقالية الطويلة فسيكون من الممكن النظر في المزيد من التقدم مع الفلسطينيين في المستقبل.

على الطرف الآخر من الطيف، سيكون زعماء الشريك الأساسي للائتلاف الذي يرئسه شارون، ألا وهو حزب العمل. وسيطلبون تجديد العملية السياسية بكاملها مع الفلسطينيين، استناداً إلى خريطة الطريق والمفاوضات مع الفلسطينيين. وربما دعم بعضهم تجاوز المرحلة الثانية من خريطة الطريق، التي تنطوي على إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وهم سيذهبون إلى أن هذه ليست إلا مرحلة نافلة لا تخدم إلا مصالح أولئك الذين يتطلعون إلى إيقاف العملية السياسية.

أما الموقف الوسط فسيحتله أولئك الذين يعتقدون أن خطة فك الارتباط الحالية غير ملائمة، لأنها لا تعالج إلا مشكلة غزة. يجب أن تسعى إسرائيل لتحقيق فك ارتباط كامل، في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] أيضاً، بنطوي على تفكيك مزيد من المستوطنات، والانسحاب إلى خط يريح إسرائيل من المشكلة الديموغرافية الفلسطينية، ويستخدم كخط دفاع ملائم، ويتيح لإسرائيل أن تحتفظ بمعظم المستوطنات في الضفة الغربية. وربما ثار الجدل في صفوف هذه الفئة بين الذين يفضلون تنفيذ ذلك من طرف واحد، مثل يهودا وألمرت من الليكود، وحاييم رامون من حزب العمل، وبين الذين يريدون استعمال المرحلة الثانية من خريطة الطريق ودولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

من الصعب في هذه المرحلة تقويم خطة شارون الخاصة. ولما كان من الواضح أنه لا يتبنى إجراء مفاوضات بشأن الوضع النهائي، فمن المرجح أنه يقف في مكان ما بين الذين يدعون إلى توقف تام بعد فك الارتباط وبين الذين يبدون استعداداً لمحاولة القيام بمزيد من عمليات فك الارتباط. ويقوم شارون حالياً بإرساء الأسس لاجتناب مزيد من التحرك بعد فك الارتباط، قائلاً إن التقدم في تنفيذ خريطة الطريق ليس آلياً وإنما يتوقف على قيام الفلسطينيين بالتنفيذ الكامل لالتزاماتهم المنصوص عليها في المرحلة الأولى من خريطة الطريق، والتي تعني - بحسب التفسير الإسرائيلي - تفكيك البنية التحتية للإرهاب تفكيكاً تاماً. ويستطيع الجانب الإسرائيلي دائماً أن

يدعي أن الفلسطينيين لم يفوا بهذا الالتزام. وعلى أية حال، من المرجح أن الحكومة في شكلها الحالي ستجد صعوبة في الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بخطة السير قدماً، وبالتالي فإن تفكك الائتلاف وإجراء انتخابات جديدة يبدو أن توقعاً معقولاً.

الجانب الفلسطيني

تشير تصريحات محمود عباس (أبو مازن)، منذ انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية، إلى أنه يعارض الاستمرار في عملية دبلوماسية إسرائيلية - فلسطينية مقسمة إلى مراحل. فمقاربتة هي أن خيار إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وفق ما تنص عليه خريطة الطريق، إنما هو خيار يجب أطراحه (والحق أن دولة فلسطينية على هذا النحو إنما هي مجرد "خيار" وفق نص خريطة الطريق)، ويجب الشروع فوراً في محادثات الاتفاق النهائي. والواقع أن أبا مازن هو أبرز ممثلي الوفد الفلسطيني إلى مبادرة جنيف. وربما كان هناك، طبعاً، أوضاع يرضى أبو مازن في ظلها أن ينظر في اعتماد فترة انتقالية تنطوي على دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، لكن هذا يتوقف على جدول زمني محدد يتحرك بسرعة نحو المرحلة الثالثة، مرحلة التسوية النهائية. إذا كان ثمة تفاهم أولي بين الجانبين في شأن مبادئ التسوية النهائية فسيكون من الأسهل على أبي مازن أن يوافق على المرحلة الانتقالية.

انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مقررّة في تموز/يوليو 2005. وستشارك "حماس" للمرة الأولى في هذه الانتخابات، على الرغم من معارضتها الأساسية للمؤسسات الناشئة عن لجنة أوسلو. فـ "حماس" تدرك أن أغلبية الجمهور الفلسطيني باتت، منذ وفاة ياسر عرفات، تدعم مسلّك أبي مازن السياسي وتريد إنهاء العنف. ولهذا السبب وافقت "حماس" على وقف إطلاق النار، أو كما سمّته حديثاً، التهدئة، وهي تتهياً لتولي مكانة رسمية على المسرح السياسي الفلسطيني. إن مجرد مشاركة "حماس" في الانتخابات تقربها أكثر من اعتماد حل سياسي للصراع يقوم على إنشاء دولتين. غير أن "حماس" إذا ما فازت في الانتخابات فسيكون في وسعها أن تحد من قدرة أبي مازن على المناورة، وربما توصلت إلى فرض مواقف صلبة في المحادثات مع إسرائيل.

قررت "حماس" المشاركة في الانتخابات عقب نجاحها في الانتخابات المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية. فهل سيكون لهذا النجاح أي تأثير في فرصها في انتخاب الهيئة البرلمانية الوطنية؟ التصويت الفلسطيني في الانتخابات المحلية إنما كان، في الدرجة الأولى، بمثابة تصويت ضد مرشحي الاتجاه السائد في "فتح" الذين كانوا يعتبرون فاسدين حتماً إذا ما قورنوا بمرشحي "حماس" الذين يتحلون بصورة نقية. وهكذا فإن أولئك الذين صوتوا لأبي مازن ومقاربتة السياسية في انتخاب زعيم فلسطيني، صوتوا في معظمهم ضد مرشحي حزبه، "فتح"، في الانتخابات المحلية. وإذا ما قيّض لنمط التصويت الاعتراضي هذا أن يتكرر في الانتخابات النيابية، فإن "فتح" قد تعاني خسائر مماثلة. والإصلاحيون في "فتح" قلقون جداً من إمكان تطور كهذا، وهم يطالبون لذلك بإصلاحات مرئية بوضوح في "فتح"، وفي جملتها طرد الجيل القديم و"التوانسة" الذين قدموا إلى الأراضي المحتلة مع عرفات في مستهل عملية أوسلو. فهؤلاء هم المتهمون - وبحق في معظم الأحيان - بأنهم فاسدون. وليس من الواضح هل سيكون أبو مازن مستعداً للإقدام على خطوات كهذه، وعدم الوضوح هذا يشكل مصدر إحباط شديد عند الإصلاحيين في "فتح".

لكن حتى لو افترض المرء أن نيّات أبي مازن طيبة، بمعنى أنه يريد حقاً أن يسوي النزاع مع إسرائيل بطريقة سلمية، فإن قدرته على تحقيق هذه النيّات أمر مشكوك فيه جداً. فقد مرت السلطة الفلسطينية خلال الانتفاضة بعملية تفكك أضرت أول ما أضرت بأجهزتها الأمنية. وفي الوقت نفسه، فإن التيار السياسي الفلسطيني المركزي

الوطني العلماني، المبني على "فتح"، عانى أيضاً عملية تفكك مماثلة وفقدان القوة. وإن قدرة أبي مازن على تنفيذ سياسته تتوقف، إلى حد بعيد، على قدرته على إحياء الجسم السياسي المركزي وإعادة بناء السلطة الفلسطينية، ولا سيما أجهزتها الأمنية. لكن طريقة عمله حتى الآن أبطأت تنفيذ الإصلاحات الجوهرية. فهو يبتعد عن المواجهة، ويفضل التقدم عبر الحوار وبناء الإجماع. وربما كان من شأن هذه المقاربة أن تتسم بمزايا متعددة على المدى البعيد، لكننا إذا ما نظرنا إلى الجدول الزمني الضيق للسنة المقبلة فقد تمنعه من تنفيذ الإصلاحات الضرورية في "فتح" قبل انتخابات تموز/يوليو وتؤخر إصلاح الأجهزة الأمنية، الذي يدعو إلى دمج مختلف الوحدات في ثلاثة أجهزة خاضعة لإمرة كيان واحد. وإن من شأن عدم تنفيذ الإصلاحات الأمنية أن يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار. غير أن الأمر الأكثر إلحاحاً هو وقف إطلاق النار الحالي، الذي يظل مستنداً بصورة حصرية إلى إرادة المنظمات الإسلامية في غياب قوة قادرة على الحياة في السلطة الفلسطينية. وإذا ما استمر الإصلاح على الوتيرة الحالية، فإن قدرة السلطة الفلسطينية على فرض القانون والنظام العام على مستوى الشارع الفلسطيني قد لا تتوفر في المستقبل المنظور.

أما بالنسبة إلى مشاعر الشعب الفلسطيني عامة، فإن الفلسطينيين قلقون جداً في شأن مسائل تتعلق بحياتهم اليومية، وحرية الحركة، والرفاهية الاقتصادية، ومصير السجناء؛ فلكل العائلات تقريباً قريب أو أكثر في السجون الإسرائيلية. وثمة الآن شعور بالسخط حيال عدم حدوث التغيير، أو لحدوثه ببطء شديد. ومن شأن هذا الشعور أن يتزايد خلال فترة فك الارتباط، بحيث تتسارع الأزمة المتفاقمة أصلاً.

الساحة الدولية

وافق اللاعبون الدوليون الأساسيون، وفي طليعتهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على دعم خطة فك الارتباط شريطة أن تكون مرحلة في العملية لا تحركاً قائماً بذاته. وهم سيتطلعون إلى تجديد المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين استناداً إلى خريطة الطريق بعد تنفيذ فك الارتباط. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي تحديداً سيتمسك بحزم بهذا المطلب، على الرغم من أن الموقف الأوروبي لن يكون له إلا تأثير محدود في مواقف الجانبين، نظراً إلى كون اللاعب الدولي الأساسي لا يزال الولايات المتحدة. فقد امتنعت الولايات المتحدة إجمالاً من الضغط على إسرائيل لتنفيذ الخطوات السياسية الصعبة خلال ولاية الرئيس بوش الأولى. ومن الجائز لأسباب عدة أن تتصرف الإدارة الأميركية بطريقة مختلفة خلال ولايته الثانية:

• في إعادة الانتخاب مرة ثالثة ليست عاملاً. وعلى الرغم من وجود الرغبة في عدم التأثير سلباً في قوة الحزب الجمهوري، فإن هذا العامل ليس على ذلك القدر من الأهمية.

• الحاجة إلى الإصلاح في الشرق الأوسط استناداً إلى تعميم الديمقراطية عنصر مركزي في أجندة الرئيس بوش. ففي نظر الإدارة الأميركية، كانت الانتخابات الحرة في السلطة الفلسطينية بعد وفاة عرفات وانتخاب أبي مازن - وهو مرشح معتدل غربي الهوى يدعم الإصلاحات الديمقراطية - تشكل نموذجاً لقدرة السياسة الأميركية على الحياة، وتوفر مثلاً لبقية العالم العربي. وفي هذا الإطار تهتم الإدارة الأميركية اهتماماً قوياً بدعم أبي مازن وتقويته.

• الإدارة الجديدة مستعدة لأن تفعل كل ما في وسعها لتحسين صورتها السلبية في العالم العربي. وبسبب هذه الصورة فإن حظوظ تحقيق الأهداف السياسية الأميركية في العراق، وفي الشرق الأوسط ككل، هزيلة. وبالمثل، فإن رسائل الإصلاح والديمقراطية تعامل بارتياح واسع في العالم العربي، مع إمكانات محدودة للتأثير. إن صانعي

السياسة في إدارة بوش يدركون بوضوح أن الموقف الأميركي من القضية الإسرائيلية - الفلسطينية يساهم مساهمة كبيرة في تكوين هذه الصورة السلبية في العالم العربي.

• تبذل الإدارة الأميركية جهوداً لا يستهان بها من أجل رأب الصدع الأوروبي - الأميركي المتولد من حرب العراق. ومن الممكن أن تنظر هذه الإدارة إلى القضية الإسرائيلية - الفلسطينية باعتبارها مضماراً للتعاون الأميركي - الأوروبي. وربما دفع هذا التفكير الإدارة نحو السياسة الأوروبية.

• خلال ولايته الثانية يميل الرئيس الأميركي إلى اعتماد مشاريع طموحة تستند إلى رغبته في التأثير في موقعه في التاريخ.

• أخيراً، كانت الإدارة مترددة في بذل الكثير من الجهود في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لأنها كانت ترى أن فرص النجاح لتدخل كهذا ضئيلة، ولذلك اعتبرت ذلك بمثابة عبء سياسي عليها. غير أن وفاة عرفات، وما عقبها من تغيرات في السلطة الفلسطينية، وخطة رئيس الحكومة شارون لفك الارتباط، ربما أقنعت الأميركيين بأن حظوظ التدخل الناجح تحسنت كثيراً، ولذلك فإن توظيف الموارد الضرورية بات مبرراً سياسياً.

من ناحية أخرى، فإن التعاطف الجوهري الذي يكنه الرئيس بوش وسواه من الوجوه البارزة في إدارته للحكومة الإسرائيلية سينضم إلى الإدراك بأن السياسة الإسرائيلية والسياسة الفلسطينية الحالية لا تفسحان مجالاً يذكر أمام مزيد من التقدم بعد فك الارتباط، مع كون النجاح في ذلك أمراً غير مضمون أبداً.

تبذل إدارة بوش كل جهد ممكن كي لا تتدخل في تنفيذ خطة فك الارتباط، ولذلك فقد تحاشت أي احتكاك جاد بالحكومة الإسرائيلية. كما أن هذه الإدارة تغض النظر عن التباطؤ الإسرائيلي في الوفاء بالتعهدات بتجميد بناء المستوطنات وتفكيك البؤر الاستيطانية. ومن شأن هذه القضايا أن تبرز مجدداً إلى السطح بعد فك الارتباط، ولا سيما أمام هذه الإدارة، التي لا تبدي إجمالاً كبير تفهم إزاء عدم تنفيذ التعهدات.

استناداً إلى هذه الاعتبارات كلها، من الجائز أن تقوم الولايات المتحدة، متعاونة مع أوروبا، بمحاولة دفع عملية المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية قدماً استناداً إلى خريطة الطريق التي تكمن مزاياها في أنها وثيقة مقبولة من جميع الأطراف، على الرغم من عدة تقييدات من الجانبين المعنيين. وسيجتهد اللاعبون الدوليون خلال فترة فك الارتباط في تمكين الخطة بالمساهمة في إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية وبناء مؤسساتها، بما فيها الأجهزة الأمنية، وتوفير الدعم المالي. وسيمارسون الضغط على إسرائيل كي تقدم على الخطوات التي تيسر إحياء الاقتصاد الفلسطيني وحكومة أبي مازن، وتتيح مزيداً من حرية الحركة للأشخاص والبضائع داخل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وخارجها. لكن التجربة الماضية تدل على أن العقبات البيروقراطية الدولية، والاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، ستعمل على إبطاء تحسين حال الفلسطينيين. ولذلك فإن الشعب الفلسطيني لن يشعر، في اليوم التالي لفك الارتباط، بثمار هذا الانسحاب، أو بأي تغيير أساسي في أوضاعه.

الأزمة المحتملة

يشير التحليل إلى أن السيناريو الأرجح بعد فك الارتباط هو أزمة يطالب فيها الفلسطينيون بتجديد المحادثات فيما يتعلق بالتسوية النهائية؛ ويعلق الجانب الإسرائيلي موافقته على الشروع في محادثات المرحلة الثانية من خريطة الطريق، ودولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، على التنفيذ الكامل للمرحلة الأولى من الخريطة والتفكيك الكامل للبنية التحتية للإرهاب. وفي هذه الأثناء ستضغط الولايات المتحدة وأوروبا على الجانبين للبدء في المحادثات المستندة إلى خريطة الطريق. وسيميل الاتحاد الأوروبي في الأرجح إلى الرغبة الفلسطينية في تجاوز المرحلة الثانية من خريطة الطريق، بينما قد تدعم الولايات المتحدة إسرائيل في مطالبتها بفترة انتقالية إضافية.

إن الأثر الذي سيخلفه انهيار الحكومة الإسرائيلية وإجراء انتخابات مبكرة في الأزمة ليس أمراً واضحاً. فالقيادة الفلسطينية، التي تألف النظام السياسي الإسرائيلي، ستدرك أن لا خيار أمامها إلا انتظار انتهاء العملية السياسية الإسرائيلية الداخلية. غير أن من شأن تطورات كهذه أن تعزز لدى الجمهور الفلسطيني الأوسع الإحساس بالأزمة، والشعور ببلوغ طريق مسدود. وبالتالي ثمة إمكان بأن تدفع هذه العملية أبا مازن إلى الاستقالة، الأمر الذي لم يتردد في الإقدام عليه خلال ولايته الأولى كرئيس للحكومة. وإذا ما تولى منصبه عناصر أكثر نضالية، فمن شأن ذلك أن يقوي "حماس"، التي قد تكون في هذه المرحلة بلغت موقع القوة سياسياً جراء أدائها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي وضع كهذا ربما تتزايد فرص اندلاع العنف الذي يجدد الانتفاضة تزايداً خطراً. أمّا هل ستوجد أسباب ملموسة لاستئناف الانتفاضة فأمر ثانوي الأهمية. كما أن هذا لا يعني أن القيادة الفلسطينية ستقدم على قرار استراتيجي بتجديد العنف. بل إن العمليات الداخلية هي التي قد تفضي إلى انهيار القيادة الفلسطينية، وفقدانها السيطرة، وارتفاع عدد الذين يؤيدون العنف ويقدمون على التصعيد.

توصيات لإسرائيل

ثمة في صفوف الإسرائيليين المؤيدين بقوة لفك ارتباط تنفذه إسرائيل من جانب واحد أولئك الذين سيزعمون أنه لم تكن هناك أية فرصة للتوصل إلى حوار فعال مع الفلسطينيين، وأن الأزمة كانت أمراً لا مفر منه. والواقع أنه ههنا تكمن خلفية خطة فك الارتباط. ولما كانت مصلحة إسرائيل هي فك الارتباط مع الفلسطينيين حفاظاً على إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، فلا بديل لها من الاستمرار في الانفصال الأحادي الجانب عن يهودا والسامرة مع المضي في مواجهة العنف الفلسطيني. إنها مقارنة حتمية تستبعد أية نية في التوصل إلى فصل متفق عليه مع الفلسطينيين، وتتجاهل التأثير الهائل الذي سيخلفه الانسحاب في الرأي العام في إسرائيل. وإذا ما أفضت خطة فك الارتباط إلى عنف متماد فمن الممكن للمرء أن يرى أن خيبة الأمل لدى الجمهور الإسرائيلي ستشكل معارضة لأية خطوة قد يفسرها الفلسطينيون باعتبارها تنازلاً، حتى الانسحابات الأخرى من جانب واحد. ولذا فإن لإسرائيل مصلحة في توليد آلية تتجنب فترة التآزم. وينبغي لهذه الآلية أن تستند إلى حوار مع الفلسطينيين، تؤدي فيه الولايات المتحدة وأوروبا دوراً مركزياً.

إن القيادة الفلسطينية الحالية تنظر إلى المواجهة العنيفة لا باعتبارها مطية لتحقيق أهدافها السياسية، وإنما باعتبارها عقبة. ولذلك يتوجب على إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين على عملية سياسية من شأنها الحؤول دون اندلاع الأزمة المرتقبة. واستناداً إلى المصلحة المشتركة في توقي هذه الأزمة، فمن الجوهري أن تنخرط القيادة الإسرائيلية في حوار استراتيجي مع القيادة الفلسطينية. ويكون هدف

الحوار، بالنسبة إلى الجانبين، توضيح القيود التي تحد مجال المناورة، وذلك بغية وضع مسودة صيغة قادرة على استيعاب تحركات منسقة أحادية الجانب في موازاة مفاوضات شكلية. فمن ذلك، مثلاً، أن العملية ربما تشتمل على مرحلة لاحقة من عمليات فك الارتباط المنسقة الأحادية الجانب في يهودا والسامرة بما يتيح قيام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، إلى جانب الاتفاق بين الجانبين بالنسبة إلى الحوار فيما يتعلق بمبادئ اتفاق نهائي يبدأ في وقت لاحق، يحدد سلفاً أو في الوقت نفسه. وينبغي للعملية أن تتسم بالمرونة كمكون أساسي فيها. ومن المهم أيضاً توليد الشعور بالتقدم المتواصل.

من الجائز أنه سيكون من الملائم لكلا الجانبين أن يعتمدا على عناصر من خريطة الطريق. لكن، عملياً، سيعتبر عليهما أن يضعوا صيغة جديدة أكثر واقعية، وأن يتحاشيا من خلالها تكرار أخطاء قمة كامب ديفيد التي لم يعقد الجانبان قبلها محادثات استباقية بشأن استراتيجية مشتركة من شأنها أن تمكنهما من التغلب على الأزمة إذا ما أخفقت القمة. ربما لم يكن في الإمكان إجراء محادثات كهذه على أية حال قبل كامب ديفيد، وذلك نظراً إلى صعوبة شخصية عرفات. أمّا اليوم، فيبدو أن حواراً كهذا ممكن، وأن ثمة انفتاحاً من الجانب الفلسطيني حيال هذه الفكرة. والمشكلة الأساسية هي القلق من الجانب الإسرائيلي من أن تؤدي محادثات كهذه إلى زيادة المعارضة لفك الارتباط إذا ما كانت تستلزم ما قد يبدو بمثابة تنازلات إضافية. لكن عقب الموافقة على الميزانية ورفض الاستفتاء لم يعد هذا القلق مسألة تستحق النظر. وليس ثمة اليوم أية طريقة سياسية لوقف تنفيذ فك الارتباط، وليس من شأن حوار كهذا أن يضعف دعم الجمهور الإسرائيلي لفك الارتباط. فالواقع، واستناداً إلى استطلاعات الرأي العام، أن أكثرية الجمهور الإسرائيلي تدعم الحوار والمفاوضات مع الفلسطينيين. ومن شأن هذا الدعم أن يتزايد إذا ما كان فك الارتباط ناجحاً. علاوة على ذلك، فإن معارضي فك الارتباط من الليكود يضمنون في صفوفهم قطاعاً يقوده عضو الكنيست ميخائيل راتسون الذي إنما يعارض فك الارتباط لأنه من جانب واحد لا لأنه يعترض أساساً على تفكيك المستوطنات كجزء من اتفاق مع الفلسطينيين.

ومن النتائج الأخرى أهمية إجراءات وخطوات بناء الثقة المتبادلة التي من شأنها تحسين أحوال الجمهور الفلسطيني. فإذا ما شعر الفلسطينيون بأن ثمة تحسناً ملموساً في أوضاعهم الاقتصادية وحريتهم في الحركة، فقد يساعد ذلك كثيراً في تخفيف مشاعر الإحباط التي يولدها انعدام أية عملية سياسية أو رؤية، ويقلص فرص اندلاع العنف التلقائي. ولهذه الغاية ينبغي لإسرائيل أن تجازف بأكثر مما تفعل الآن. فمع استمرار وقف إطلاق النار يمكن المخاطرة ببتاحة مزيد من حرية الحركة للجمهور الفلسطيني والإفراج عن السجناء.

ويترتب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يؤديا دوراً داعماً مهماً في كلا المضمارين. عليهما، أولاً، أن يسهلا الحوار بين الجانبين من خلال ممارسة الضغط عليهما عند اللزوم، وأن يقدموا الضمانات لهما عند الضرورة. ومن الأمثلة الجيدة لذلك الرسالة التي سلمها مستشار الأمن القومي الأميركي إلى دوف فايسغلاس عندما كان دعم خطة فك الارتباط ضرورياً. وربما كان من الضروري أيضاً إرسال رسالة مماثلة إلى أبي مازن بغية تطمين الفلسطينيين إلى الضمانات الضرورية بأن الولايات المتحدة لن تسمح للعملية بالمراوحة بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، وبأن الرئيس الأميركي مصمم على إقامة دولة فلسطينية قادرة على تحقيق التطلعات الوطنية الأساسية للفلسطينيين. علاوة على ذلك، لن يكون في وسع أبي مازن أن يقوم بالإصلاحات الضرورية في السلطة الفلسطينية، وأن يعيد تكوين المنشآت الأمنية، من دون دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كذلك لن يكون من الممكن تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين إلى الحد والوتيرة المطلوبين للحؤول دون بروز مشاعر الخيبة والإحباط مجدداً، من دون مساعدة مالية عاجلة ومكثفة من المجتمع الدولي.

وإذا ما تدبر الجانبان، وبمساعدة أطراف ثالثة، تكوين الآلية التي سوف تعمل أولاً على تأخير الأزمة المرتقبة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية ومن ثم تحاشيها، فستكون هناك فرصة أكبر لأن يكون تحقيق خطة فك الارتباط ورحيل عرفات من الساحة علامة على منعطف إيجابي في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، لا مجرد مرحلة أخرى محدودة الأثر*.

(*) عميد (في الاحتياط)، باحث كبير في مركز يافى للدراسات الاستراتيجية.

(**) المصدر: Strategic Assessment, vol. 8, no. 1 (June 2005)، من موقع مركز يافى في الإنترنت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx